هايف: سأتقدم باستجواب لوزير الداخلية اليوم متضمناً محاور جديدة

أعلن النائب محمد هايف عزمه التقدم (اليوم) باستجواب إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح. وقال هايف في تصريح بمجلس الأمة أمس: إن الاستجواب المزمع تقديمه يتضمن محاور جديدة لم تكن ضمن محاور الاستجواب الذي قدمه النائب شعيب المويزري والذي انتهى بتقديم 10 نواب طلب طرح الثقة بالوزير ، ثم رفض المجلس الطلب في جلسته الخاصة أمس.

الغانم: نبارك لـ«الصالح» ثقة نواب الشعب فيه

مجلس الأمة يجدد الثقة في وزير الداخلية بأغلبية 35 صوتاً ورفض 13

رياض عواد

افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم جلسة مجلس الأمة الخاصة بطلب طرح الثقة بنائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح في الاستجواب المقدم له من النائب شعيب المويزري.

وكان 10 نواب قد وقعوا على كتاب طرح الثقة في جلسة مناقشة الاستجواب في 18 الجاري، وبعد انتهاء الجلسة أعلن نحو 22 نائبا تأييدهم للوزير الصالح.

14 مرة يافاسد

وتحدثت النائبة صفاء الهاشم معارضة لطرح الثقة في الوزير قائلة: المستجوب قال للوزير «يا فاسد يا مفسد 14 مرة».. عليك أن تستعرض المخالفات والمحاور وتترك الحكم لنا.

وأضافت: القيود الانتخابية معقولة ما أثارت حفيظتك وأنت وزير، وما أثارت حفيظتك في استجواب الفارس العدساني لخالد الجراح، والمراجل مواقف، وأنت تطعن بالقضاء على كيفك لما تقول لا تقول حكم محكمة، وأنس الصالح أحسن وزير داخلية".

وقال النائب عادل الدمخي مؤيدا لطلب طرح الثقة "في دولة الدستور والقانون لا فرق بين شيخ ومواطن والكل محاسب على الأداء.. وكما طرحنا الثقة بالشيخ خالد الجراح نطرحها بك".

وأضاف: النائب كشف عن وزير تضخمت أمواله عن طريق شركات أثناء توليه الوزارة وتضخمت المناقصات إلى 156 مليون دينار في ثماني سنوات أو أقل.

بدوره قال النائب محمد الدلال: إن الخطاب السامي من سمو نائب الأمير ولي العهد تصدى فيه للفاسدين، وفي المقابل أحالت جهات حكومية ملفات فساد عديدة للقضاء والتحقيق مع عدد من رجال القضاء بسبب تورط بعضهم في شبهة فساد وإيقاف ومحاسبة ومساءلة عدد من القياديين المخالفين أو محل الشبهة مؤكدا أننا «نشهد أنه نهج مبارك يتطلب دعمه

وقال نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح: إنه تم سحب قرار إحالة مدير أمن الدولة العميد طلال الصقر إلى التقاعد وإحالة القرار إلى إدارة الفتوى والتشريع للتأكد من صحة القرار أو عدمه بما يتوافق مع القانون.

سحب قرار إحالة مدير أمن الدولة

و رد الصالح في مداخلة في جلسة مجلس الأمة إن قرار الإحالة للتقاعد وقع يوم أمس بناء على مذكرة قانونية واستنادا على المادة (100) من قانون الشرطة، وتم سحبه صباح أمس ومخاطبة الفتوى للتأكد من صحة القرار أو عدمه.

من جهته أكد النائب شعيب المويزري أن "الاستجواب مستحق شرعيا ووطنيا، وأن القضية لا تتعلق بشخص الوزير المستجوب وإنما بكيان الدولة العميقة المتغلغلة في مؤسسات الدولة وما تخلفه من قضايا فساد وتعد على الدستور والقانون".

وقال المويزري: إن آخر قرارات الوزير قبل الجلسة خالفت القانون وما انتهت إليه المحكمة الادارية وقانون الشرطة في انه لا يجوز احالة موظف الى التقاعد الا بعد صدور قرار من النيابة او صدور حكم نهائي بات غير قابل للطعن.

وشدد على أنه "لا يمكن بحال من الأحوال القبول بانتهاك أسرار الأسر الكويتية في ظل صمت واضح للوزير المستجوب"، معتبرا أنه لم يرد على أي محور من محاور استجوابه.

واعتبر المويزري أن الحكومة لم تتخذ حيال قضية التجسس على المواطنين القرارات التي تترجم ما جاء في كلمة سمو نائب الأمير من توجيهات، مؤكدا أن الحق سينتصر في النهاية وان الشعب الكويتي لن يرحم الفاسدين ولا أصحاب المصالح الخاصة على حساب الوطن.

وتحدث النائب أحمد الفضل معارضا للاستجواب، حيث اعتبر أنه "من أغرب الاستجوابات في تاريخ مجلس الامة نظرا لما جاء فيه من تناقضات كثيرة وتطرقه بالدرجة الأولى إلى الأقارب وعدم تقديم المستجوب على طول مدة مرافعته شيئا ملموسا يدين الوزير"، مطالبا المستجوب بالإفصاح عن ماهية الدولة العميقة التي رددها كثيرا خلال حديثه.

واستغرب الفضل تركيز المستجوب على قضية القيود الانتخابية في هذا الوقت تحديدا، وعدم إثارتها قبل ذلك إلا في سؤال تم توجيهه إلى وزارة الداخلية في أبريل 2019 وتمت الإجابة عنه، متسائلا " هل أصبح الموضوع فجأة أمرا يستحق تغيير الوزير؟ ".

وبعد سماع بعض المؤيدين والرافضين للاستجواب حدث سجال بين النائب محمد المطير والنائب أحمد الفضل وكذلك عند طلب النائب الدكتور عبدالكريم الكندري نقطة نظام، حيث تعالت الأصوات في القاعة.

وطلب الرئيس الغانم من أمين عام مجلس الأمة إجراء التصويت بالاسم حيث رفض مجلس الأمة طلبا لطرح الثقة بنائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح، بتصويت 35 نائبا بعدم الموافقة على الطلب، فيما صوت 13 نائبا بالموافقة على طلب طرح الثقة من إجمالي 48 نائبا.

وأعرب الوزير أنس الصالح بعد انتهاء التصويت عن شكره للمجلس على ثقته، متعهدا باستمرار النهج الإصلاحي، القائم على سيادة القانون، قائلا " نستلهم قول سمو نائب الأمير بأنه لا أحد فوق القانون وعلى هذا النهج سنستمر بحيادية".

الغانم مفتتحاً الجلسة

جانب من الجلسة

وزير الداخلية متحدثاً

شعيب المويزري

المويزري: رفض طرح الثقة بوزير الداخلية لن يثنيني عن الاستمرار في محاسبة الحكومة

أعرب النائب شعيب المويزري عن أسفه لاستمرار النهج الحكومي في المخالفات والتجاوزات وعدم احترام الدستور، مؤكدا أن قرار مجلس الأمة برفض طلب طرح الثقة بوزير الداخلية لن يثنيه عن الاستمرار في محاسبة الحكومة وستكون هناك جولة أخرى مع هذه الحكومة وفق الدستور.

وقال المويزري في تصريح صحفي عقب الجلسة أمس: إن رفض المجلس طرح الثقة بنائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح لا يعني الخسارة، معتبراً أن الخسارة تكمن في عدم احترام البعض للدستور والسكوت عن المتجاوزين والمخالفين للقانون.

ورأى أنه لم يكن هناك أي ردود فعل من قبل النواب المؤيدين للوزير تتعلق بمحاور استجوابه ولم يقدموا أي تبرير لأفعاله، مضيفاً أن مداخلاتهم خلال الجلسة كانت عبارة عن هجوم شخصي ضده.

الغانم تسلمت الاستجوابين وأدرجا على أول جلسة

السبيعي والكندري يقدمان استجوابان لرئيس مجلس الوزراء

قدم النائب الحميدي السبيعي استجوابا إلى رئيس مجلس الوزراء من محورين.

وتضمن المحور الأول التهاون والتراخي في حماية الثروة النفطية وعدم محاسبة المتجاوزين على المال العام وتجاهل تقارير مجلس الأمة وديوان المحاسبة.

والمحور الثاني الاستمرار بنهج الحكومة السابقة وعدم معالجة تجاوزاتها ومساسها بحق المواطنة

وقال في استجوابه استنادا لأحكام المادة 100 من الدستور أتقدم بصحيفة الاستجواب إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح خالد الحمد الصباح بصفته

كما أعلن النائب د.عبد الكريم الكندري تقدمه باستجواب إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد مكون من 3 محاور حول سوء إدارة الحكومة لأزمة كورونا، والسياسة العامة للحكومة بشأن العجز المالي، وانتهاك المادة 39 من الدستور.

وأعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أنه تسلم استجوابا من النائب عبد الكريم الكندري إلى رئيس الحكومة من3 محاور كما تسلم أيضا استجوابا آخر لرئيس الحكومة من النائب الحميدي السبيعي من محورين وتم اتخاذ الاجراءات اللائحية بإبلاغ سموه بالاستجوابين .

وأضاف في تصريح إلى الصحافيين أنه سيتم إدراج الاستجوابين الجديدين لسمو الرئيس في أول جلسة تالية في الاول من سبتمبر والمدرج عليها استجواب وزير التربية ويحق لسموه إذا أراد أن يطلب التأجيل .

من جانب آخر قال الغانم إن البعض ادعى أنه تم تقديم طلب جلسة خاصة ليوم أول أمس الثلاثاء وإنني لم أوجه الدعوة لها ، وأوضّح في هذا الشأن أن قرارا صدر من مجلس الأمة في 2020/3/24 بتكليف مكتب المجلس ترتيب وتحديد مواضيع الجلسات العادية والخاصة بعد جائحة كورونا.

وأشار إلى أن طلب الجلسة الخاصة المقدمة من النائب محمد المطير وآخرين لم يكن الطلب الوحيد، إذ تلقيت قبل ذلك طلبات أخرى منها عقد جلسة خاصة مقدم من النائب عبد الله الكندري وآخرين لبحث دعم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي لا تقل أهمية ولم يحتج أو يصرح بما صرح به آخرون لأنه يريد العتب ولا يريد الناطور، وقام بالتنسيق مع مكتب المجلس وستكون هناك مواعيد للجلسات الخاصة أولها موضوع المشروعات الصعيرة والمتوسطة وهو طلب مكتمل الاركان .

وأضاف أن النائب صفاء الهاشم وآخرين تقدموا بطلب مناقشة مشروع المنطقة الشمالية ونسقوا مع مكتب المجلس وسيتم عقد جلسة خاصة له .

وقال: إن مقدمي الطلب الأخير يطلبون عقد جلسة خاصة في 25 أغسطس لمناقشة واقرار القوانين ذات الصلة في لجنة الداخلية والدفاع بخصوص حق الادلاء بأكثر من صوت للنائب ، فلا يوجد شيء اسمه "القوانين ذات الصلة" بل استعجال تقرير ما أو قانون ، أو تحديد القانون المراد مناقشته ، طبقا للمادة 72 من اللائحة الداخلية التي تشترط تحديد الموضوع المطلوب عرضه.

وأكد أن هذا الطلب مرفوض لأنه غير مكتمل الأركان اللائحية، ولن يدرج قبل الطلبات الأخرى التي سبقته، فلا يوجد أحد أفضل من أحد ومن لا يعرف في اللائحة عليه أن يسأل من يعرف، ولا يمكن تقديم طلبات غير لائحية وتطلب من الرئيس أن يفرضها على الآخرين.

ولفت الغانم إلى موضوع الفلاش ميموري الذي أرسله وزير الداخلية، موضحاً أنه موجود في الأمانة العامة للمجلس وبعض النواب، ومنهم بدر الملا استمع له ومن يريد الاستماع فله ذلك، ولا حجر على حق أحد بالاستماع ، كما تم إرسال نسخة منه إلى لجنة التحقيق البرلمانية .

عبد الكريم الكندري

الحميدي السبيعي

إعلان لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية

المدير العام لشركة أورين للتجارة العامة والمقاولات يدعو الشركاء لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية والمزمع انعقادها يوم 6 / 9 / 2020 في تمام الساعة الثانية عشر ظهراً بمنطقة شرق - قطعة 8 - مبنى 14 (برج الحمراء) الدور 19 وذلك للنظر في البنود المدرجة في جدول الأعمال كالآتي:-

1 - سماع تقرير مراقب الحسابات واعتماد القوائم المالية عن الفترة من 1 / 1 / 2019 حتى 31 / 12 / 2019 والمصادقة عليها .

2 - عدم توزيع الأرباح على الشركاء وترحيلها للأغراض التوسعية.

3 - عدم استقطاع احتياطي اختياري .

4 - استقطاع الاحتياطي القانوني إن وجد.

5 - اختيار مكتب التدقيق للحسابات للعام 2020 .